خلال تفقده عدداً من مواقع العمل في أحياء عدن .. نائب الرئيس:

عدن تحظى باهتمام كبير من رئيس الجمهورية باعتبارها العاصمة الاقتصادية والتجارية

ضرورة العمل الجاد لتمكين ميناء عدن من استقبال نشاطات الشركات العملاقة

عدن / سبأ:

قام الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أمس في اطار زيارته لمحافظة عدن بزيارة عدد من مواقع العمل في احياء ومناطق المدينة في مجالات الرصف والشق والسفلتةومختلف التحسينات والاصلاحات بتكلفة تتجاوز ملياري ريال.

واستهل الأخ نائب رئيس الجمهورية جولته بزيارة ميناء عدن المعلا، وكان في استقبالة الاخوة الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن وميناء عدن المهندس محمد عبدالله مبارك بن عيفان ومدير الرصيف القبطان عادل محمود شمسان.

حيث كانت البواخر في الرصيف الرئيسي تفرغ حمولاتها من الاسمنت والاخشاب ومواد البناء الاخرى وذلك في اطار النشاطات الكبرى التي يشهدها الميناء لمواكبة النشاط العمراني الذي تشهده البلاد وما يحتاجه من مواد بناء .

واستمع الاخ نائب الرئيس الى ايضاحات شاملة حول تلك النشاطات وكيفية سير الاداء من قبل قيادات وعمال الميناء .. مؤكدا على اهمية التفاعل البناء والنشاط الجاد لما من شأنه مواجهة متطلبات العمل المتزايد وعلى النحو الامثل ليتمكن الميناء من استقبال نشاطات الشركات العالمية العملاقة .

ونوه الى اهمية رعاية وتأهيل الكادر القادر على مواكبة العمل في ظل هذه العطاءات المتجددة .. وكذا مواكبة التطورات الجارية في هذا المجال.

زار الاخ نائب رئيس الجمهورية بعد ذلك موقع رصيف خفر السواحل وما تقوم به مصلحة خفر السواحل من اعمال في هذا الرصيف .. حيث اطلع نائب الرئيس على الاعمال الجارية وتفقد الورشة المركزية التي تحتوي على مكائن للحام الالمنيوم والخراطة وكيفية تجهيزها وتأهيلها على نحو يمكنها من تلبية متطلبات العمل بصورة حديثة، واستمع من ضباط الورشة الى ايضاحات حول الامكانيات المتوفرة متعددة الأغراض.

كما تفقد الاخ نائب رئيس الجمهورية ميناء التواهي - الرصيف السياحي مطلعا على الاستحداثات الجديدة وكيف تتم الاجراءات في هذا الموقع.

وفي مدينة كريتر تفقد الاخ عبدربه منصور هادي سير العمل في رصف الشوارع والساحات بالحجر للوقاية من الرطوبة والسيول .. واستمع من مدير عام الاشغال والطرق بمحافظة عدن المهندس عبدالصمد السنباني الى ايضاحات حول طبيعة سير هذه العملية في عدد من احياء مدينة كريتر وفي موقع المدينة السكنية بكريتر .. واطلع نائب رئيس الجمهورية على سير العمل في رصف شوارع المدينة واكد على اهمية العمل بصورة دقيقة ووفقا للمواصفات الفنية والهندسية، وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذه الاعمال ما يزيد على ثمانمائة مليون ريال.

وكان في استقبال نائب الرئيس الاخوة مدير عام مديرية صيرة خالد وهبي عقبه وامين عام المجلس المحلي بن عوض مبجر واعضاء المجلس المحلي بالمديرية.

وفي مدينة المنصورة تفقد الاخ عبدربه منصور هادي الأعمال الجارية في شق وسفلتة عدد من شوارع المنصورة القديمة واجراء التحسينات في جوانب الاضاءةوالجزر ومختلف التحسينات الاخرى واستمع الأخ نائب الرئيس من مدير عام مديرية المنصورة احمد حامد لملس وامين عام المجلس المحلي عمر ناصر علي إلى إيضاحات حول تلك الأعمال ومدى الاستفادة منها.

وحث على سرعة الأنجاز وحسن الأداء والتنفيذ بما يضمن المواصفات الفنية والهندسية المطلوبة.

كما وجه وزارة الكهرباء بتنفيذ مشروع الاصلاحات الكهربائية لمدينة المنصورة وبما يمكن من الأستفادة الكاملة منها وكذلك انجاز العمل كاملا في ظرف لا يزيد على عشرة اشهر.. وتبلغ تكلفة الاصلاحات ما يزيد على مليار ريال للشق والسفلته وكذلك مشروع الكهرباء .

واكد نائب رئيس الجمهورية ان هذه النشاطات التي تشهدها مدينة عدن بصورة واسعة وكبيرة قد احدثت نقلة كبيرة من حيث التوسع العمراني والتحسينات والتجديد .. مشيرا الى ان مدينة عدن تحظى بأهتمام كبير من فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باعتبارها العاصمة التجارية والإقتصادية بكل ما يلزمها من مقومات وتحديثات أساسية لتلك المكانة .

رافق الاخ نائب الرئيس امين عام المجلس المحلي عبدالكريم شائف والعميد الركن عبدالله قيران مدير الامن وعدد من المسؤولين المختصين.

غنوا رغم أنوفهم

فيصل الصوفي

نائب عن حزب الإصلاح الأصولي في البرلمان دعا قبل أشهر رجال الدين وجمعية علماء اليمن.. إلى إدانة الحكومة لأنها تقوي صلاتها بمملكة الدانمارك، وقال إن الحكومة اليمنية أجرت مباحثات مع حكومة الدانمارك ونتج عنها حصول اليمن على مساعدات تفوق ستة ملايين يورو.. وقال النائب الإصلاحي "دحابة" يومها إن الدانماك أسأءت للرسول محمد والمطلوب أن ندين الحكومة اليمنية لانها قبلت 6 ملايين يورو من الدانمارك، فمن وجهة نظر هذا النائب كان على العلماء في اليمن ان يطالبوا الحكومة برفض قبول تلك الملايين الستة .. بينما المعروف ان الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول لم تنشرها أي صحيفة تابعة لحكومة الدانمارك.

الرجل اتكأ على "الشريعة الإسلامية" ليحول دون حصول اليمن على تلك المساعدة الدانماركية.. أما عندما يدعو لمنع إقامة حفل فني في عدن تحضره الفنانة السورية أصالة نصري يوم 14 فبراير الحالي، فمبرراته أن الحفل تحضره فنانة "ماجنة" وأن الحفل الغنائي يخالف "الشريعة" و"الدستور"؟؟

والمعروف أن الفنانة أصالة ليست ماجنة كما ان الغناء في اليمن لا يحظره الدستور لأن الدستور في اليمن وفي أي بلد أصلاً لا يتضمن مبادئاً بشأن الغناء..

ويقول النائب "دحابة" إن الحفل الغنائي الذي تشارك فيه أصالة مخالف للشريعة.. بينما المعروف أن الغناء في الإسلام حلال، وأن الذين اختلفوا حوله تعلق اختلافهم حول جواز او عدم جواز الغناء المرتبط بإثارة الشهوات الجنسية.. ومثل هذا الغناء لم يكن محل إشكالية في تاريخ وحياة اليمنيين الذين يغنون بمناسبات الحصاد والحب والزواج والمناسبات الوطنية والدينية.

خلال جلسة مجلس النواب

تكليف لجنة بمتابعة الحكومة بشأن خطواتها لإطلاق المعتقلين اليمنيين من غوانتانامو

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة امس برئاسة الاخ/يحيى علي الراعي نائب رئيس المجلس، تكليف لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بمتابعة الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية لمعرفة الخطوات المتبعة لتنفيذ توجيهات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وجهوده المبذولة بشأن الافراج عن المعتقلين اليمنيين في السجون الامريكية(غوانتانامو وباغرام)، وإطلاع المجلس بنتائج ذلك.

من جهة اخرى استمع المجلس إلى المذكرة التفسيرية المقدمة من الحكومة حول مشروع قانون تحديد خط الاساس والامتدادات البحرية للجمهورية اليمنية، واشارت فيها إلى أن هذا المشروع يأتي استكمالا لبناء مقومات الدولة اليمنية الحديثة في ظل قيادة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية وبناء على توجيهاته المتكررة للحكومة تجاه استكمال الأطر التشريعية والقانونية لذلك وعملا بتوصيات مجلس النواب ، ولأهمية تحديد خط الأساس البحري كونه هو الخط الذي يبدأ منه قياس او تحديد احتساب المياه الداخلية وتحديد البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والمنطقة المتاخمة أو الملاصقة والجرف القاري .

واوضحت المذكرة ان الجمهورية اليمنية تطل على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي ولها سواحل تزيد على (200ر2) كيلومترا ، تمتد من رأس ضربة على نقطة الحدود الدولية مع سلطنة عمان الشقيقة شرقا وحتى رأس المعوج نقطة الحدود الدولية مع المملكة العربية السعودية الشقيقة غربا ، هذا بخلاف سواحل الجزر التي تزيد عن (160) جزيرة و(15) صخرة و(28) ظهره (ضحضاح) والعديد من الشعاب المرجانية المنتشرة في المياه اليمنية .

وأوضحت الحكومة في مذكرتها التفسيرية أنه لأهمية كل ذلك فقد وافقت بقرارها رقم (472) لعام 2007م على مشروع القانون الخاص بتحديد خط الأساس البحري للجمهورية اليمنية على ضوء المشروع المقدم من المكتب الفني للحدود وفي إطار مفهوم القانون الدولي العام واتفاقية قانون البحار الدولية ، إضافة الى الروافد المعترف بها دوليا مثل العرف والسوابق والاتفاقات الثنائية وديمومة المصالح لسكان الشواطئ المتقابلة واضعين في الاعتبار مصالح اليمن.

واشارت الى أن المكتب الفني استعان عند اعداد المشروع بشركات استشارية متخصصة بهذا المجال وقامت بإجراء المسوحات الميدانية وكذلك بخبراء قانونيين دوليين، مؤكدة ان المصلحة الوطنية تقتضي الاسراع باصدار قانون تحديد خط الاساس البحري وفق الإجراءات الدستورية.

كما استمع مجلس النواب الى مذكرة تفسيرية أخرى من الحكومة بشأن حيثيات ومبررات إعداد مشروع القانون الخاص بإلغاء القرار الجمهوري بالقانون رقم (4) لسنة 1996م بشأن انشاء المعهد العالي للتربية البدنية والرياضية وتعديلاته ، بحيث ينشأ بدلا عن المعهد كلية ، تحمل اسم: (كلية التربية الرياضية) وتتبع جامعة صنعاء وتخضع لقانون الجامعات اليمنية في كافة الأمور المنظمة لإنشائها وشئونها ، وأقر المجلس احالة هذين المشروعين مع مذكرتيهما التفسيريتين الى اللجنة المختصة.

الى ذلك استعرض مجلس النواب تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة حول نزولها الميداني لتفقد أوضاع جامعة ذمار وفروعها تناولت فيه نظام الدراسة في الجامعة ونظام التعليم العام ونظام التبادل الثقافي ونظام التعليم الموازي ونظام التعليم بالنفقة الخاصة وضمنته عدة ملاحظات بهذا الجانب وفي مجال نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي ونيابة الشؤون الأكاديمية ، بالاضافة إلى عدد من الملاحظات المتعلقة بكليات الطب والعلوم الصحية وطب الأسنان ومعهد طب الأسنان والزراعة والطب البيطري والتربية والآداب وعلوم الحاسبات ونظم المعلومات وعدم وجود ميزانية للبحث العلمي مما يجعل نشاطها مشلولا وغير مجديا، كما يتم قبول الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مساعدة دون مراعاة لشروط شغل هذه الوظيفة بل وتجاوز شروط المفاضلة فيها وكذلك عدم الالتزام بشروط الترقية الواردة في قانون الجامعات اليمنية.

وأشارت اللجنة إلى وجود عجز كبير في أعضاء هيئة التدريس واعتماد معظم الكليات في تغطية المساقات التدريسية على المعيدين والاعداد من المقررات الدراسية ، مشيرة إلى أن ذلك يأتي على حساب التحصيل العلمي للطلاب، كما أن هناك نقصا كبيرا في المباني والتجهيزات الأساسية في معظم الكليات، وعدم توفر المحاليل والأحماض المطلوبة للتطبيقات العملية في معظم الكليات العملية وعدم وجود تواريخ الصلاحية للمحاليل والأحماض الموجودة بها، وكذا افتقار المعامل للأجهزة الأساسية مما يجعل التدريس في الكليات العملية نظريا.

كما رأت اللجنة أن يعاد النظر في قانون الجامعات اليمنية بما يعيد لأعضاء هيئة التدريس الحق في انتخاب قياداتهم الأكاديمية بدءاً برئاسة القسم وانتهاء بنواب رئاسة الجامعة كما كان في القانون السابق للجامعات ليصل إلى هذه المواقع ذوي الكفاءة والقدرات العلمية المطلوبة ، ورأت اللجنة كذلك أن معامل الحاسوب والمكتبات الجامعية بحاجة لاهتمام خاص من رئاسة الجامعة.

وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة أخرى وبحضور الجانب الحكومي المختص.

وبشأن مناقشة تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية حول خصخصة الشركة العامة لإنتاج بذور الخضار في مديرية سيئون بمحافظة حضرموت أقر المجلس البت في هذا التقرير في جلسته ليوم الاثنين بعد القادم بحضور الجهات الحكومية المعنية.

أما بشأن مناقشة تقرير آخر للجنة الزراعة والري والثروة السمكية حول نتائج الزيارة الميدانية التي قامت بها اللجنة لمشروع تطوير الري السيلي في كل من وادي زبيد بمحافظة الحديدة ووادي تبن بمحافظة لحج ، فقد أقر المجلس تأجيل مناقشته إلى إحدى جلساته التي ستعقد خلال الأسبوع القادم وذلك بناء 18 على طلب ممثلي الحكومة في هذا المجال.

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل المجلس أعماله صباح اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

حضر جلسة البرلمان ليوم امس ، الدكتور رشاد أحمد الرصاص وزير الشؤون القانونية والدكتور عدنان عمر الجفري وزير شؤون مجلسي النواب والشورى والدكتور علي قاسم إسماعيل وكيل وزارة التعليم العالي، والدكتور عبدالكريم الصباري نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب، وضيف الله شميله رئيس المكتب الفني للحدود، والمهندس عبدالإله حطروم مدير عام مشروع تطوير الري والمهندس أنور جرجره مهندس مشروع تطوير الري.

الاستماع الى مذكرة تفسيرية لمشروع قانون تحديد خط الاساس والامتدادات البحرية لليمن

استعراض تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة عن أوضاع جامعة مأرب

في الاجتماع الوزاري الأول لبرنامج دعم الحكم الديمقراطي والأمن في اليمن

تقدير يمني لفرنسا لدعمها مسيرة التنمية الاقتصادية والديمقراطية

صنعاء / سبأ :

عقد امس بوزارة التخطيط والتعاون الدولي الاجتماع الوزاري الأول الخاص ببرنامج دعم الحكم الديمقراطي والأمن في اليمن المنفذ من قبل الحكومة اليمنية بالتعاون مع الحكومة الفرنسية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي .

وفي مستهل الاجتماع أعرب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عن تقدير الحكومة اليمنية للحرص الذي تبديه الحكومة الفرنسية في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والديمقراطية في اليمن.

واشار الى أن علاقات التعاون اليمنية الفرنسية تمتد لأكثر من عقدين وتشهد نموا مضطردا تكللت بقرار الحكومة الفرنسية العام المنصرم زيادة المساعدات المقدمة لليمن إلى عشرة إضعاف

بالاضافة الى التوقيع على اتفاقية شراكة لخمس سنوات (2007-2011م).

ونوه بما تضمنته تلك الاتفاقية من تقديم الدعم المالي والفني لليمن من خلال تمكين اليمن من برامج التعاون الفنية والثقافية والعلمية والاستفادة من صندوق التضامن الأولوي الذي بدأفي العام 2003، بالاضافة الى تمويل أنشطة هامة منها بتنفيذها على أرض الواقع حيث تبنت اليمن إصدار تشريعات هامة مثل قانون مكافحة الفساد وقانون الذمة المالية وقانون المشتريات والمناقصات وقانون السجل العقاري.. مؤكدا ان الحكومة بصدد مواصلة تطبيق الإصلاحات في مجالات التنمية السياسية من خلال توسعة صلاحيات السلطة المحلية والإصلاحات المالية من خلال إصلاح إدارة المالية العامة وتعزيز استقلالية وفاعلية القضاء اليمني وتحديث الخدمة المدنية وغيرها من الإصلاحات التي تسهم في الدفع بعملية التنمية الشاملة والمستدامة في اليمن .

من جهته أكد وزير العدل الدكتور غازي الأغبري على أهمية برنامج دعم الحكم الديمقراطي والأمن في اليمن.. مشيرا الى ان اليمن يتطلع الى الاستفادة من التجربة العريقة للقضاء الإداري الفرنسي من خلال تدريب كوادر قضائية يمنية في هذا المجال الى جانب مساعدة وزارة العدل في إعداد وتأهيل القضاة وإنشاء المحاكم التجارية وتجهيزها بحيث تشمل المرحلة الأولى أمانة العاصمة وعدن وتعز الى جانب إنشاء شعب أدارية .. منوها بالدعم الفرنسي المستمر الهادف الى تعزيز الجهود القائمة لتطوير القضاء.

من جانبه اعتبر السفير الفرنسي بصنعاء جون جوتيه أن توقيت انعقاد الاجتماع الوزاري الاولى الخاص ببرنامج دعم الحكم الديمقراطي والأمن في اليمن عقب النجاح والإشادة الإقليمية والدولية الذي رافق انعقاد اجتماعات اللقاء التشاوري الثاني بين الحكومة اليمني والمانحين الذي عقد في الرابع من الشهر الجاري يمثل دليل حيوية التعاون القائم بين اليمن وفرنسا مشيرا الى أن فرنسا تحتل المرتبة الثالثة في ترتيب قائمة الدول المانحة لليمن من خلال حافظة مساعدات تصل الى «130» مليون دولار الى جانب ما يمثلة افتتاح مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بصنعاء من زخم لعلاقات التعاون القائمة بين البلدين الصديقين وقدوم العديد من المنظمات الفرنسية الغير حكومية الكبيرة الى اليمن للمساهمة في دعم قطاعات التعليم والصحة والتنمية الريفية ومساعدة الفئات الفقيرة .

واوضح السفير الفرنسي ان الحكومة الفرنسية عينت مؤخرا متعاونين فرنسيين اضافيين في اليمن و قدمت مساعدة غذائية بلغت خلال العام 2007م مليون دولار كما تم تخصيص ذات المبلغ للعام الجاري الى جانب اضافة مشاريع جديدة ضمن صندوق التضامن الأولوي في مجالات إدماج الشباب اقتصاديا واجتماعيا وإبراز التراث اليمني بكلفة تصل الى ((5ر5مليون دولار)) منوها الى ان الحكومة الفرنسية أقرت زيادة قدرة البرامج القائمة وبخاصة في برامج الصندوق الاجتماعي الفرنسي للتنمية الهادفة الى دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني حيث خصص مبلغ «4ر1» مليون دولار لدعم هذه الأنشطة وكذا تقديم دعم يصل الى 3ر1مليون دولار يكرس في مجالات التعاون الثقافي والعلمي والجامعي في اليمن)) وقال السفير جوتية « أن برنامج دعم الحكم الديمقراطي والأمن في اليمن مكون من أربعة مكونات تتمثل في العدل والأمن الداخلي والإدارة المحلية ودعم أنظمة الرقابة والمحاسبة.. مشيرا الى ان البرنامج يندرج ضمن مشاريع الدعم الممولة من الحكومة الفرنسية.

من ناحيته أشار مدير عام مكتب نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الى أهمية تكريس الدعم المقدم في إطار برنامج دعم الحكم الديمقراطي والأمن في اليمن في تعزيز جهود الحكومة اليمني ممثلة بوزارة الداخلية الهادفة الى تطوير وتعزيز أنظمة الرقابة على المنافذ الحدودية وشراء التجهيزات اللازمة لها .. مؤكدا في هذا الصدد أن ثمة دراسة قد تم انجازها يمكن من خلال البرنامج الشروع في تطبيق مقرراتها التي ستنعكس في تعزيز قدرات السلطات الأمنية اليمنية في الحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة لليمن ومكافحة جرائم التسلل غير المشروع عبر احكام الرقابة على المنافذ الحدودية .

مدير عام التعاون الدولي رئيس وحدة تنسيق المساعدات الخارجية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي منسق اللجنة الفنية للبرنامج نبيل علي شيبان قدم بدورة عرضا خاصا لمضمون برنامج دعم الحكم الديمقراطي والأمن في اليمن .. مشيرا الى ان البرنامج الذي يستمر لثلاث سنوات تم المصادقة علية في شهر سبتمبر من العام 2005م وتصل كلفتة الإجمالية الى ((مليونين وسبعمائة الف يورو)) ، فيما يشمل نطاق التغطية الجغرافية لمقرراته مدن صنعاء وعدن وتعز وذمار.. منوها الى انه تم إنجاز ((20بالمائة من البرنامج خلال العام المنصرم)) وأوضح شيبان الى ان البرنامج يشتمل على خمس مكونات تتعلق بالإدارة والإشراف وتعزيز المشاركة المحلية عبر توسيع صلاحيات المجالس المحلية الى جانب تحسين آليات الرقابة والتقييم وتحسين اداء السلطة القضائية وتعزيز الرقابة الأمنية على المنافذ الحدودية.

تأكيد على أهمية دعم الحكم الديمقراطي والأمن في اليمن

فرنسا تحتل المرتبة الثالثة في قائمة الدول المانحة لليمن